بلغ عددها 1035 مشروعاً في 3 سنوات.. ورفض 1807 مشروعات

الروضان: «صندوق الوطني» موّل مشاريع بـ 177,1 مليون دينار

أحمد مغربي

خالد الروضان

كشف وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أن عدد المشاريع التي وافق عليها الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمويلها بلغ 1035 مشروعا بحجم تمويل 177,1 مليون دينار وذلك في 3 سنوات للفترة الممتدة من يناير 2016 حتى 9 يناير 2019.

وأوضح الروضان في رده على سؤال برلماني تم توجيهه من النائب مبارك الحجرف حول الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن المشاريع التجارية استحوذت على نصيب الأسد في التمويل، حيث بلغ حجم التمويل الموجه الى المشاريع التجارية نحو 61,2 مليون دينار لتمويل 411 مشروعا، أما المشاريع الخدماتية فبلغ حجم تمويلها 64,8 مليون دينار لأكثر من 406 مشروعات.

وذكر الروضان انه تم تمويل 147 مشروعا صناعيا بقيمة 38,2 مليون دينار وتم تمويل 43 مشروعا حرفيا بـ 5,2 ملايين دينار بالإضافة الى 28 مشروعا زراعيا بقيمة 7,5 ملايين دينار خلال فترة الثلاث سنوات الماضية.

وحول عدد المشاريع المرفوضة لفترة الثلاث سنوات الماضية ذكر أنها بلغت 1807 مشروعات، حيث تم رفض 533 مشروعا تجاريا و650 مشروعا خدماتيا و350 مشروعا صناعيا و51 مشروعا حرفيا و203 مشروعات زراعية.

وحول أسباب رفض دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التالي، فإن أهمها الآتي:

- ضعف الدراسة من الجانبين الفني والمالي.
- عدم الدقة في احتساب التكلفة الكلية للمشروع.
- المبالغة في احتساب التكلفة الكلية للمشروع.
- ارتفاع نسبة المنافسة وعدم جودة ميزة تنافسية المشروع.
- عدم وضوح سياسة البيع والتسعير.
- عدم وضوح خطة التسويق.
- عدم توافر الخبرة الكافية في مجال المشروع.
- عدم تطابق عروض الأسعار مع الدراسة المقدمة.
- ضعف نموذج عمل المشروع.
- ارتفاع نسبة المخاطرة.
- التكلفة الكلية للمشروع تتجاوز حدود التمويل وفقا لقانون الصندوق.
- عدم تحديد موقع لإقامة المشروع.
- عدم توافر معلومات كافية عن الموردين.
- عدم تحديد السوق المستهدف.
- عدم توافر عروض أسعار لأصول المشروع.
- عدم تحديد فريق عمل متخصص لإدارة المشروع.
- عدم تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع.

وذكر الروضان أن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يقوم بإعداد دراسة جدوى، فيما يبلغ عدد الموظفين الكويتيين 138 وعدد الموظفين غير الكويتيين 42.

كشف عدد المشاريع المرفوضة للفترة بين (1/1/2016-9/1/2019)

(1/1/2016 – 31/3/2017)		(1/4/2017 – 31/3/2018)		(1/4/2018 – 31/12/2018)		(1/1/2019 – 9/1/2019)		الإجمالي العام	
القطاع	مرفوض	القطاع	مرفوض	القطاع	مرفوض	القطاع	مرفوض	القطاع	مرفوض
تجاري	50	تجاري	157	تجاري	336	تجاري	10	تجاري	553
خدمي	39	خدمي	228	خدمي	371	خدمي	12	خدمي	650
صناعي	18	صناعي	86	صناعي	232	صناعي	14	صناعي	350
حرفي	5	حرفي	17	حرفي	29	حرفي	0	حرفي	51
زراعي	13	زراعي	74	زراعي	115	زراعي	1	زراعي	203
	125		562		1083		37		1807

كشف بعدد المشاريع الموافق عليها للفترة من (1/1/2016-9/1/2019)

(1/1/2016 – 31/3/2017)			(1/4/2017 – 31/3/2018)			(1/4/2018 – 31/12/2018)			(1/1/2019 – 9/1/2019)			الإجمالي العام		
القطاع	المشاريع المقبولة	مبلغ التمويل المعتمد د.ك	القطاع	عدد المشاريع المقبولة	مبلغ التمويل المعتمد د.ك	القطاع	عدد المشاريع المقبولة	مبلغ التمويل المعتمد د.ك	القطاع	المشاريع المقبولة	مبلغ التمويل المعتمد د.ك	القطاع	المشاريع المقبولة	إجمالي مبلغ التمويل د.ك
تجاري	92	17,590,480	تجاري	147	22,452,659	تجاري	167	20,747,811	تجاري	5	411,099	تجاري	411	61,202,049
خدمي	84	16,378,818	خدمي	138	24,875,947	خدمي	184	23,602,122	خدمي	0	0	خدمي	406	64,856,887
صناعي	38	11,269,032	صناعي	52	14,118,542	صناعي	57	14,847,313	صناعي	0	0	صناعي	147	38,234,887
حرفي	19	1,901,321	حرفي	8	1,459,924	حرفي	16	1,905,590	حرفي	0	0	حرفي	43	5,266,835
زراعي	12	2,985,707	زراعي	5	997,420	زراعي	11	3,586,650	زراعي	0	0	زراعي	28	7,569,777
	245	50,125,358		350	63,904,492		435	62,698,485		5	411,099		1035	177,130,435

تجربتي

زاوية رمضانية تعدها «الأنباء» مع مسؤولي الشركات وأصحاب القرار بالاقتصاد الكويتي يتحدثون فيها عن تجاربهم الخاصة بعالم الاقتصاد، ويشاركون القراء العبر والدروس منها

نجاة السويدي
رئيسة مجلس إدارة شركة العربية للاستثمار سابقا – عضو مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB) وشركة وربة للتأمين

أزمة المناخ.. الحذر مطلوب!

تعتبر اشد أزمة مررت بها في حياتي العملية، هي أزمة المناخ بالرغم من أنني لم أتأثر بشكل مباشر بها، ولكني حينها كنت مدير إدارة الديون في الهيئة العامة للاستثمار وكنت أشاهد مآسي ومشاكل لا حصر لها، تجارب المستثمرين في ذلك الوقت كانت مؤلمة فهناك من اضطر إلى بيع ممتلكاته كلها، وهناك من فقد كل أمواله لدرجة دفعته الى الانتحار، لا شك أن الاوضاع كانت حينها مأساوية والجميع أصيب بحالة من الذهول والدهشة مما حدث.

أزمة المناخ تركت في حياتي أثرا كبيرا، حيث دفعتني إلى تحري الحرص والحذر في تعاملاتي المالية التي حرصت إلى حد ما على تنظيمها بشكل جيد ينأى بها عن المخاطر والأزمات غير المتوقعة، والتي أصابت العديد من المؤسسات والشركات الكبرى في الدولة، ما اضطرها إلى الخروج من السوق او الانهيار الكامل الى أن أصبحت ككقطع الشطرنج.

لذلك أرى أن الحذر مطلوب، لاسيما ان أي خطأ يرتكبه المستثمر أو صاحب رأس المال في حياته قد يلازمه طيلة حياته، فعلى سبيل المثال مازال هناك عملاء متضررون وعليهم ديون قديمة مستحقة يرجع تاريخها الى أزمة المناخ، حيث قامت الحكومة بإسقاط القروض الاستهلاكية ولكنها لم تطبق هذا التوجه على القروض العامة، ولم يكتشف المدينون أمر ديونهم الا عند السفر، ولهذا أرى ان الجري وراء الإشاعات والاخبار الاستثمارية الكاذبة ممكن أن يؤدي الى حالة من الهرجلة ويسبب العديد من الازمات.

أما بخصوص تجربتي الشخصية في مجال البيزنس، فقد قمت بفتح مكتب سفريات خلال فترة عملي كرئيس مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار، واستمر المكتب يمارس نشاطه لمدة عامين كاملين، ولكن نتيجة لانشغالي الدائم وعدم تفرغي أغلقت المكتب وركزت في عملي الأساسي، بيد أنني أرى أنني أخطأت عندما أقدمت على خطوة فتح مكتب، لأنني أؤمن الآن بأن أي مشروع لن ينجح إلا بوجود صاحب العمل وقيامه شخصيا بمباشرة أمواله ومتابعتها وإلا فإن الفشل سيكون من نصيبه.

كما أرى أن الشخص اذا أراد تأسيس مشروع خاص، فيجب ان يكون ذا صلة بمجال عمله الأساسي وليس بعيدا عنه لأن أهل مكة أدرى بشعابها، ولهذا فأنا الآن اعمل في مجال عملي الأساسي وهو الاستثمار والحمد لله حققت نجاحا وتقدما ملحوظا.

ولا ألوم أي شخص يدخل في مجال أو قطاع لا علاقة له به، حيث ان البعض يقع تحت طائلة الإحراج والمجاملة، ولكن في الوقت ذاته البيزنس بيزنس ويجب ان ننحي المجاملات جانبا.

وقد ترأست مجلس إدارة المشروعات الصغيرة في فترة من الفترات، وكنت دائما أنصح الشباب بأن يقوموا بعمل دراسات جدوى مستفيضة لأي مشروع يتطلعون إلى تأسيسه ولا يكتفوا بدراسة واحدة وجهة بعينها، لاسيما ان هناك البعض لا يلتزم بالحيادية في صياغة دراسات الجدوى لأغراض مادية، فعلى سبيل المثال اذا أراد احد الشباب فتح محلات لها علاقة بسوق السيارات فعليه دراسة الموقع المناسب واهتمامات العملاء والخدمات المضافة التي يمكن تقديمها، ولهذا عليه دراسة سوق السيارات بشكل جيد ومتأن.

إعداد: رباب الجوهري

«التجارة» تلزم شركات بتعيين مراقب التزام كويتي لمكافحة غسيل الأموال

أصدرت وزارة التجارة والصناعة أمس قرارا ألزمت بموجبه شركات ووسطاء التأمين والمؤسسات والشركات التي تزاول مهنة سماسرة العقار والمكاتب العقارية بتعيين مراقب التزام كويتي لمكافحة غسيل الأموال.

وأوضحت الوزارة في بيان صحافي أن القرار المذكور سيلزم أيضا الشركات التي تعمل في مجال الذهب والمعادن الثمينة وشركات الصرافة وسيتم العمل به اعتبارا من مطلع العام المقبل.

وأضافت ان مراقب الالتزام الكويتي سيكون مناطا به تنفيذ أحكام القانون رقم 106 لسنة 2003 بشأن مكافحة غسيل الأموال.

ووفقا لمصادر في وزارة التجارة والصناعة لـ «الأنباء» فإن مراقب اللاتزام سيخوض دورات تدريبية من خلال معهد الدراسات المصرفية، متوقعة إصدار قرار مرتقب للشروط الخاصة بذلك الشأن قريبا.

وذكرت المصادر انه في حال عدم التزام الشركات بتعيين موظف مراقب التزام كويتي فإنه سيتم وقف ترخيص الشركة. وأشارت الى ان الشركات ستلزم بتقديم كشف دعم عمالة للتأكد من تعيين الموظف.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

«المركزي» يطرح سندات بـ 160 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي، تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق البنك المركزي بقيمة 160 مليون دينار.

وحسب بيان المركزي الكويتي، بلغ أجل الإصدار 6 أشهر، وبمعدل عائد 3,125٪.

وأعلن «المركزي» في منتصف الأسبوع الماضي، عن طرح سندات وتورق مقابل بقيمة 200 مليون دينار، بعائد 3٪، بأجل 3 أشهر. وسندات وتورق مقابل هي «سندات محلية يطرحها الكويت المركزي للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق».

وتستخدم تلك السندات أيضا في ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك، ودفع قيمتها بعد خصم العائد، كما تمثل إحدى الأدوات لتنفيذ السياسة النقدية المتعلقة بأسعار الفائدة.

«الكويت للتأمين»: 5,9 ملايين دينار أرباح الربع الأول

أعلنت شركة الكويت للتأمين في بيان صحافي أمس عن تحقيق صافي ربح للربع الأول من 2019 بمبلغ 5,9 ملايين دينار وبربحية 31,9 فلسا للسهم مقابل 4,98 ملايين دينار وبربحية 26,96 فلسا للسهم للفترة نفسها من العام الماضي.

وحافظت الشركة على إجمالي الأقساط التي تم الاكتتاب بها، حيث بلغت للفترة الحالية 11,7 مليون دينار مقابل 11,8 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، في حين بلغ صافي الربح التشغيلي للفترة الحالية 2,9 مليون دينار مقابل 2,7 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي. وارتفعت حقوق المساهمين لتصل إلى 87,9 مليون دينار لهذه الفترة مقابل 71,4 مليون دينار للفترة نفسها العام الماضي.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لشركة الكويت للتأمين سامي شريف ان هذه النتائج تعكس النمو المتواصل للشركة وقدرتها على حماية أصولها وحقوق مساهميها وعملائها، وفي ظل المنافسة الشديدة في سوق التأمين المحلي والظروف الاقتصادية العالمية المليئة بالمتغيرات.

وأكد شريف أن الشركة أثبتت حرصها الدائم على المحافظة على مصداقيتها وإظهار الشفافية الحقيقية بالتزامها بقواعد وأصول حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال الأمر الذي يعزز من صلابة الشركة ويساهم في إدارة المخاطر ويؤكد قدرتها على التأقلم مع تقلبات البيئة الاقتصادية من حولنا بما يتماشى مع الأهداف التي رسمت من قبل مجلس إدارتها.

وأضاف شريف ان الشركة مستمرة في العمل والجهد المطلوب للوصول إلى الأهداف المنشودة في إعادة الهيكلة داخل الشركة.

وكشف ان الشركة قامت باستحداث منتجات جديدة ستطرحها في الفترة المقبلة وستستمر في الاستثمار في التكنولوجيا في كل تعاملاتها الداخلية والخارجية.

هذا، وقد حافظت الشركة على التصنيف الائتماني A3 مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة موديز للتصنيف الائتماني.